# عجز الميزان التجاري يتراجع إلى 19.5 مليار دولار

## الخبـــــــــر

**موقع صحيفة المال:**

**تراجع عجز الميزان التجاري بما يقرب من 900 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2015-2016، ليسجل عجزا قدره 19.5 مليار دولار خلال الفترة من يوليو حتى ديسمبر مقابل عجزا بـ 20.4 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.**

**وأشار البنك المركزي فى تقرير على موقعه الإلكتروني، إلى أن تراجع العجز يأتي بعد تأثر الصادرات والواردات المصرية بانخفاض الأسعار العالمية للبترول والسلع الأساسية الأخرى.**

**وأوضح أن حصيلة الصادرات السلعية تراجعت بـ 26% لتقتصر على نحو 9.1 مليار دولار مقابل 12.3 مليار دولار، لا سيما بعد انخفاض أسعار البترول الخام عالميا بمعدل 51.4% و43.4%، خلال الربعين الأول والثاني من العام المالي الحالي، وذلك على الرغم من زيادة الكميات المصدرة من البترول الخام خلال فترة المقارنة والتي تمثل نحو 64.4% من إجمالي الصادرات البترولية و22% من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية.**

**وقال التقرير إن حصيلة الصادرات من المنتجات البترولية انخفضت أيضا بمعدل 31.4%، كما تراجعت حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بقيمة 972.7 مليون دولار لتبلغ 6 مليار دولار.**

**ولفت إلى أن تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية ساهم فى الحد من ارتفاع العجز التجاري، حيث انخفضت بمعدل 12.6% مسجلة 28.6 مليار دولار مقابل 32.7 مليار دولار، تبعا لانخفاض المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بنحو 2.6 مليار دولار، والمدفوعات عن الواردات البترولية بنحو 1.6 مليار دولار.**

**وأضاف أن العجز الكلي بميزان المدفوعات قفز إلى 3.4 مليار دولار خلال يوليو حتى ديسمبر من العام المالي 2015-2016، مقابل عجز كلي بلغ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.**

**وأضاف المركزي أن ذلك نتج عن تصاعد العجز في حساب المعاملات الجارية ليصل إلى 8.9 مليار دولار مقابل 4.3 مليار دولار خلال نفس الفترة، بينما حقق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفقات للداخل بقيمة 9.2 مليار دولار مقارنة بـ 772.1 مليون دولار.**

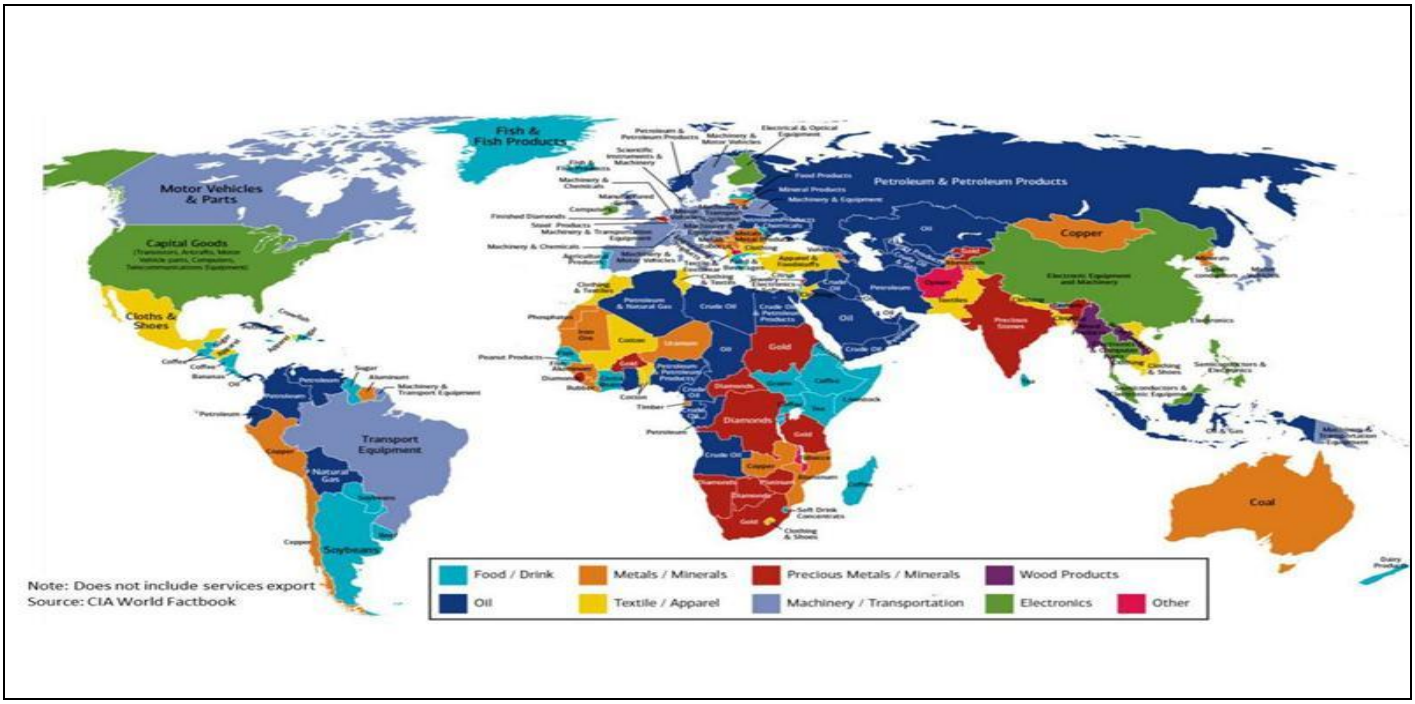


**تنبيه هام:**
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

# الرأي

* تراجع عجز الميزان التجاري لم يرتبط بنمو حجم الصادرات السلعية حتى الآن على الرغم من أن تباطؤ النمو الاقتصادي المحلي وانخفاض الموارد الدولارية والإجراءات التحفيزية التي قامت بها الحكومة لدعم وتنمية الصادرات كان من المفترض أن تتيح فرصا أكبر لعمليات تصديرية إلا أن عدم وضوح الرؤية الشاملة لتنمية الصادرات والمشكلات التي لازالت تواجه تنمية عملية التصدير عموما تؤثر على درجة الاستفادة من هذه الخطوات.

* تراجع الواردات يأتي مرتبطا بصورة أساسية بالإجراءات التقييدية التي اتخذتها الحكومة والجهاز المصرفي للحد من نمو الواردات والذي لم يكن غرضا في حد ذاته ولكنه كان عنصرا ضروريا لتحفيز الصناعة المحلية والحد من استنزاف الموارد الدولارية، لهذا فإنه في ضوء الإجراءات الأخيرة سواء الحكومية أو التي اتخذها البنك المركزي المصري فإنه أصبح من الضروري إجراء تحليل حساسية شامل لتأثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات التصدير وعلى كلفة الواردات والتي لم تظهر حتي الآن بصورة كاملة خاصة وأنه من المرجح أن تحسن تغيرات أسعار الصرف الأخيرة من القدرة التنافسية التجارية لمصر.

* هناك الكثير من الإجراءات التي لازالت ترفع من كلفة المعاملات التجارية الخارجية لمصر خاصة عند التصدير من الضروري معالجتها لتحفيز معدلات نمو الصادرات مثل تسهيل إصدار التراخيص وإجراءات التخليص الجمركي والمعاملات الضريبية بالإضافة إلى تكلفة تمويل الصفقات وتقليص عدد الإجراءات والموافقات المطلوبة.

**تنبيه هام:**
أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.